

Distr.
GENERAL

S/2000/23
14 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٢٦٨ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الذي طلب فيه المجلس إليّ، في جملة أمور، تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات الحاصلة في أنغولا، يشمل توصيات بشأن أي تدابير إضافية قد ينظر المجلس في اتخاذها بهدف تعزيز عملية السلام. ويغطي التقرير التطورات الحاصلة منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - شهدت الحالة الإجمالية في أنغولا، خلال الشهور القليلة الماضية، تغيرا كبيرا عقب الحملة العسكرية الناجحة التي شنتها الحكومة والتي أفضت إلى إعادة بسط سلطة الدولة على الإقليم الشاسع الذي كان يحتله الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وما زالت الأعمال القتالية التي دارت في عدة مناطق في أنغولا تحدث معاناة شديدة للشعب الأنغولي وتتسبب في تدمير البنى الأساسية للبلد. ومما يثير القلق أيضا توسيع دائرة القتال مؤخرا لتشمل ناميبيا.

٣ - ولقد تمسكت الحكومة بموقفها إزاء السيد جوناو سافيمبي حيث لا تعتبره شريكا يمكن الوثوق به في الحوار بالنظر لسجله الحافل بعدم تنفيذ تعهداته بحسن نية. وفي الوقت نفسه، ذكر الرئيس جوزيه إدواردو دوس سانتوس في بيان أصدره في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أن كل من سلم نفسه إلى قوات الحكومة من أنصار سافيمبي سيُسمح له بممارسة الأنشطة السياسية. وأكد أيضا استمرار صلاحية بروتوكول لوساكا (مرفق الوثيقة S/1994/1441) كأساس لعملية السلام في أنغولا وألمع إلى برنامج عمل سيتكلل في النهاية بعقد انتخابات تشريعية ورئاسية. لكنه لم يعلن عن موعد إجراء تلك الانتخابات.

٤ - وواصلت الحكومة في الوقت ذاته تعزيز عملياتها العسكرية في الميدان، وحملت الرامية إلى عزل الاتحاد الوطني (يونيتا) سياسيا. وتحقيقا لتلك الغاية، أجرت الحكومة مشاورات مع عدة بلدان، وبخاصة البلدان الواقعة في المنطقة دون الإقليمية في محاولة لقطع خطوط الاتصال والإمدادات السوقية عن سافيمبي. وعقدت في هذا السياق عدة اجتماعات رفيعة المستوى مع ممثلين عن الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وناميبيا، وزامبيا تم التركيز فيها على المسائل المتصلة بالأمن على امتداد حدود أنغولا، وتم التوصل خلالها، حسبما تفيد التقارير إلى بعض التفاهات والاتفاقات الثنائية الهامة بهذا الشأن.

٥ - ولا تزال لجنة تجديد الاتحاد الوطني (يونيتا) نشطة في لواندا وبعض عواصم المحافظات حيث تدعو اللجنة الجماعة الموالية لسافيمبي إلى إنهاء الصراع في أقرب وقت ممكن وتحث أنصار سافيمبي على تسليم أنفسهم إلى الحكومة أو اللجوء إليها. وعلاوة على ذلك، أعادت لجنة تجديد الاتحاد الوطني تأكيد الحاجة لأن تستأنف الحكومة تسريح مقاتلي الاتحاد الوطني (يونيتا) كيما يصار إلى إدماجهم في "الفرع الرابع" المقترح للقوات المسلحة الأنغولية.

٦ - وأصدرت عدة أحزاب سياسية ومجموعات كنسية مختلفة نداءات دعت فيها إلى استئناف الحوار الوطني ووقف الأعمال القتالية في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، دعت بعض المجموعات السياسية إلى عقد مؤتمر شامل لكل الأحزاب يكون باب المشاركة فيه مفتوحا لجميع الشخصيات السياسية البارزة دون استثناء، ويرمي إلى إيجاد حل دائم للصراع الأنغولي. كما قامت الكنيسة الكاثوليكية التي تتمتع بعدد كبير من الأتباع في أنغولا، وغيرها من المنظمات غير الحكومية الهامة، بحث الاتحاد الوطني (يونيتا) مرارا على إلقاء سلاحه، وناشدت الحكومة السعي للوصول بسرعة إلى حل سلمي. وعرضت الكنيسة كذلك مساعيها الحميدة شريطة قبول الطرفين لوساطتها. وفي أعقاب الخطاب الذي أدلى به الرئيس دوس سانتوس بمناسبة رأس السنة والذي أشار فيه إلى استعداد الحكومة للدخول في حوار مع كل من هو "صالح للحوار"، دعت الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا إلى عقد منتدى وطني تعتمد فيه جميع الأحزاب السياسية إلى مناقشة المشاكل الرئيسية التي تعصف بالبلد وذلك كنقطة انطلاق لبدء حوار وطني.

٧ - وبعد اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٢٦٨ (١٩٩٩) بوقت قصير تلقيت رسالة من وزير العلاقات الخارجية في أنغولا (مرفق الوثيقة S/1999/1099) أكد فيها من جديد موقف حكومته بشأن ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا. وأشار الوزير إلى ضرورة أن يعمل المكتب الجديد كهزمة وصل بين حكومة أنغولا والأمين العام على نحو يكفل متابعة مجلس الأمن للحالة في البلد عن كثب في المسائل المتصلة بالمساعدة الإنسانية، وبناء القدرات، وتقوية مؤسسات الحكومة الأنغولية في ميدان حقوق الإنسان. وفي الرسالة التي بعثت بها إلى وزير الخارجية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ردا على رسالته، أخذت علما بموقف الحكومة وأكدت له فيها أن الموظفين الفنيين في المكتب الجديد سيؤدون المهام المحددة لهم في قرار المجلس ١٢٦٨ (١٩٩٩). كما أكدت له من جديد استعداد الأمم المتحدة للإسهام في تعزيز السلام في البلد وفي الأمن الإقليمي. ولا تزال الأمانة العامة حاليا تنتظر ردا من الحكومة الأنغولية على الصيغة الأخيرة من النص المنقح لاتفاق مركز البعثة الخاص بمكتب الأمم المتحدة في أنغولا الذي أرسل إلى وزير الخارجية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. لكن المكتب أبلغ في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ أن اللجنة الدائمة التابعة لمجلس الوزراء التي يرأسها الرئيس دوس سانتوس وافقت على اتفاق مركز البعثة وأحالته إلى الجمعية الوطنية للموافقة عليه.

٨ - وقام فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) بزيارة أنغولا وبلدان أخرى في الجنوب الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ لمناقشة طرق تحسين تنفيذ التدابير المفروضة على الاتحاد الوطني (يونيتا)، الواردة في القرارات ٨٦٤ (١٩٩٣) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٧٣ (١٩٩٨). وأثناء

وجود الفريق في أنغولا، أجرى مناقشات مفيدة جدا مع المسؤولين الحكوميين والمنظمات ذات الصلة. ووصل رئيس اللجنة، السفير روبرت فولر (كندا)، إلى لواندا في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ للتشاور مع السلطات الأنغولية بشأن الأثر المترتب على الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني (يونيتا) ومناقشة إمكانية اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز تنفيذ نظام الجزاءات.

٩ - ومن ناحية أخرى، أشار الأمين العام للاتحاد الوطني (يونيتا)، بوكامبو باولو الملقب "غاتو"، في مقابلة صحفية أجريت معه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، إلى أن أفراد الطاقم الروسي للطائرة التي أسقطها الاتحاد الوطني (يونيتا) هم على قيد الحياة وأخذوا كرهائن، وأن الاتحاد الوطني (يونيتا) على استعداد لإخلاء سبيلهم لدواع إنسانية. ولا تزال الأمم المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء مصير أولئك وغيرهم من الموظفين المفقودين في أنغولا، وستواصل بذل كل ما في وسعها لتأمين إطلاق سراحهم في أقرب وقت ممكن.

ثالثا - الجوانب العسكرية

١٠ - بعد الهجوم العام الذي قامت به القوات المسلحة الأنغولية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أعادت الحكومة تدريجيا بسط سلطتها على المناطق الوسطى والشمالية والشرقية حيث تمكنت القوات المسلحة الأنغولية من السيطرة على عدد من المناطق الرئيسية الخاضعة للاتحاد الوطني (يونيتا). وتم الاستيلاء على معاقل الاتحاد الوطني (يونيتا) في بايلوندو ومونغو وأندالو وإنهاريا خلال عملية هجوم حاسمة. وحقت القوات المسلحة الأنغولية مؤخرا انتصارات أخرى في المرتفعات الوسطى، مثبتة بوجه خاص سيطرتها على بلدة واكوكونغو (مقاطعة كوانزا سول) التي كانت قد تعرضت لهجوم كثيف من الاتحاد الوطني (يونيتا) وتقول القوات المسلحة الأنغولية إنها وضعت يدها على كمية كبيرة من المعدات العسكرية التابعة للاتحاد الوطني (يونيتا).

١١ - وفي الوقت نفسه، فتحت القوات الحكومية جبهة في مقاطعتي وبيج زايير، المعبرتين من المناطق الرئيسية نظرا لتجمع عدد كبير جدا من قوات الاتحاد الوطني (يونيتا) فيها ولأهمية ماكيبلا-دو-زومبو بوصفها قاعدة للدعم السوقي. وأفادت التقارير بأن القوات الحكومية تحاول طرد عناصر الاتحاد الوطني (يونيتا) من هاتين المنطقتين ومن المناطق الواقعة على امتداد الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٢ - وشنت القوات المسلحة الأنغولية هجوما آخر جنوبي لوينا بهدف أسر عناصر الاتحاد الوطني (يونيتا) التي تحاول تجميع نفسها من جديد في مقاطعة موشيكيو قرب الحدود مع زامبيا. وأفادت مصادر حكومية بأن عددا كبيرا من قوات الاتحاد الوطني (يونيتا) قد استسلم في تلك المنطقة وكانت بحوزتهم أسلحة ثقيلة. واستولت القوات المسلحة الأنغولية أيضا على سافاته، وهي بلدة واقعة في مقاطعة كواندو كوبانغو. وتواصل تلك القوات هجومها في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد. وفي سياق ذلك، تمكنت القوات الحكومية فيما بعد من السيطرة على البلدات الرئيسية، مثل لوكوسه وكانغامبا وليومبالا - إنغيمبو وكوانغار،

ويقال إن عددا كبيرا من قوات الاتحاد الوطني (يونيتا)، بمن فيها من ضباط، استسلموا أو أخذوا كرهائن. ويقال إن القوات المسلحة الأنغولية استولت أيضا، بدعم من قوى الأمن الناميبية، على جامبا الواقعة في المقاطعة نفسها، مدعمة مركزها وإنها أصبحت تقريبا مسيطرة تماما على الحدود الجنوبية. وأفادت التقارير الصحفية بأن قوى الأمن الناميبية قد أغلقت الحدود في قطاع كابريني لمنع انسحاب مقاتلي الاتحاد الوطني (يونيتا) باتجاه الأراضي الناميبية. وقُتل مؤخرا عدد من المدنيين في المنطقة، ويعتقد أن قوات الاتحاد الوطني (يونيتا) هي التي قامت بذلك. ومن الجدير بالملاحظة أن العمليات العسكرية في مناطق الحدود الأنغولية الشرقية والجنوبية قد امتدت إلى زامبيا وناميبيا المجاورتين حيث تفيد التقارير بوقوع حوادث تفجير وقصف على طرفي المناطق الحدودية، فضلا عن تدفق اللاجئين إليهما.

١٣ - إن الحملات العسكرية الكثيفة التي شنتها القوات المسلحة الأنغولية في المرتفعات الوسطى وفي المنطقة الشرقية قد وضعت ضغوطا إضافية على قوات الاتحاد الوطني (يونيتا) التي لجأت نتيجة لذلك إلى حرب العصابات. وتزعم القوات المسلحة الأنغولية بأنها دمرت أو استولت على أكثر من ٤٠ في المائة من الأسلحة والقوات التقليدية التابعة للاتحاد الوطني (يونيتا) وبأنها تمكنت من تحديد مكان وجود السيد سافيمبي. وتزعم قيادة الاتحاد الوطني (يونيتا)، من ناحيتها، بأنها قامت بانسحاب استراتيجي من بایلوندو، مصطحبة معداتها الثقيلة، وبأنها أعادت إنشاء مقرها في ساوتار على بعد ٢٠٠ كيلومتر من أندولو.

١٤ - وفي الوقت نفسه، تفيد التقارير بتحسين الظروف الأمنية في المنطقة الشمالية الشرقية من أنغولا. فقد قامت القوات المسلحة الأنغولية باحتلال مدينة مالانج بعد أن أخضعها الاتحاد الوطني (يونيتا) لحصار طويل. واستؤنفت حركة المرور على الطريق بين مالانج ومنطقة حوض كوانغو، رغم الكمائن المتفرقة التي ينصبها الاتحاد الوطني (يونيتا) للقوافل العسكرية الحكومية. ففي مقاطعتي لوندنا نورته ولوندنا سول، تقوم القوات المسلحة الأنغولية بحماية مناطق استخراج الماس الرئيسية وتضطلع شركات الأمن الخاصة بجعل الطرق آمنة نسبيا. وقد اقتصررت أنشطة الاتحاد الوطني (يونيتا) على قيام مجموعات صغيرة من الفارين من المرتفعات الوسطى بقطع الطرق وشن الهجمات. كما سادت فترة طويلة نسبيا من الهدوء في معظم مناطق مقاطعة كوانزا سول والمنطقة الجنوبية. ففي كوانزا سول، تناقصت كثيرا عمليات الهجوم والكمائن من جانب الاتحاد الوطني (يونيتا) منذ أن بدأت القوات المسلحة الأنغولية هجومها في المرتفعات الوسطى. وأصبحت حركة المرور آمنة نسبيا في الجزء من الطريق الذي يصل بين لواندا وسومبه ولوبيتو والذي كان يتعرض عادة للهجمات. ومنذ أن شنت القوات المسلحة الأنغولية هجومها الناجح في الجزء الشمالي من مقاطعة ويدا، تحسنت الظروف الأمنية أيضا في تلك المنطقة. غير أن المنظمات غير الحكومية المحلية اتهمت مؤخرا بعض العناصر التابعة للقوات المسلحة الأنغولية بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، تشمل قتل القرويين المشتبه في تعاطفهم مع الاتحاد الوطني (يونيتا) في مقاطعتي لوندنا سول ومالانج.

رابعاً - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

١٥ - لقد واكب تكثيف العمليات العسكرية والظروف الأمنية التي ما زالت غير مستقرة في كافة أرجاء البلد، ورود تقارير تفيد بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. ولكن، نظرا لعدم تمكن الأمم المتحدة من الوصول إلى معظم أجزاء أنغولا، لا تتوفر لديها معلومات عن طريقة معاملة المدنيين أو العاجزين عن مواصلة القتال في المناطق التي كانت واقعة سابقا تحت سيطرة الاتحاد الوطني (يونيتا) والتي استولت عليها القوات الحكومية مؤخرا. كما لم ترد معلومات أكيدة عن الانتهاكات التي يرتكبها الاتحاد الوطني (يونيتا) والتي تتحدث عنها الصحافة بكثرة. ولكنه يبدو أن عناصر عسكرية مختلفة، منها عناصر تابعة للاتحاد الوطني (يونيتا)، هي المسؤولة عن أعمال نهب المحاصيل الزراعية وتهديم الممتلكات.

١٦ - وقد أثار اشتداد حدة النزاع واستعادة الحكومة سلطتها في المناطق التي كان يسيطر عليها الاتحاد الوطني (يونيتا)، جدالا بين أوساط المجتمع الأنغولي بشأن السبل التي من شأنها تعزيز نشر الديمقراطية في البلد. وفي هذا الصدد، اضطلعت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بأنشطتها بتعاون وثيق مع الحكومة ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني. وبحلول أواخر عام ١٩٩٩، وضع العديد من مشاريع بناء القدرات بتعاون بين الأمم المتحدة ومختلف الوزارات، ومؤسسات الدولة، والمنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية، وهي الآن في طور التنفيذ بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية الأيرلندية (تروكير)، وبدعم من البلدان المانحة. ويشكو نظام القضاء وإنفاذ القانون في أنغولا من نقص في الموارد البشرية والمادية، وتدني مستويات الرواتب، وفوات القوانين ونقص في التدريب المناسب. لذا تركزت مشاريع شعبة حقوق الإنسان على تدريب المدعين العامين والقضاة، وتحسين الهياكل الأساسية، وتمكين الجمهور من الاستفادة من القوانين وإجراءات المحاكم، وعلى الحاجة إلى إصلاح القوانين. غير أن أحد مشاريع الأمم المتحدة الخاص بتدريب الشرطة لا يزال ينتظر موافقة السلطات. وفي الوقت ذاته، يعالج برنامج لشعبة حقوق الإنسان خاص بالسجون مسائل قانونية وظروف الاحتجاز. ومما يبرز الحاجة إلى مثل هذا البرنامج حالات المحتجزين الذين ينتظرون المحاكمة في ظل ظروف بالغة السوء لمدد قد تصل إلى أربع سنوات بعد إلقاء القبض عليهم. وتشمل مشاريع شعبة حقوق الإنسان أيضا تدريب مستشاري حقوق الإنسان الأنغوليين وتقديم الدعم للمحامين الأنغوليين.

١٧ - ومنذ نقل جميع موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا إلى لواندا في أوائل عام ١٩٩٩، أصبح من اللازم على شعبة حقوق الإنسان إيقاف أنشطتها خارج العاصمة الأنغولية، ما عدا أنشطتها في مقاطعة بنغيلا حيث أقامت مراكز لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت شعبة حقوق الإنسان ببعثات تقييمية في سومي (مقاطعة كوانزا سول) وهومبو، وقامت مؤخرا بزيارة عدد من المقاطعات الأخرى لتحديد مشاريع جديدة لعمليات واسعة النطاق. وفي غضون ذلك، حددت الحكومة أيضا ٦ مقاطعات للاضطلاع بأنشطة ذات أولوية في مجال حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٠.

١٨ - وبينما تواصل الجهود المشتركة لشعبة حقوق الإنسان والحكومة والمجتمع المدني الإسهام في تعزيز سيادة القانون، فلا تزال التحديات في هذا المجال هائلة، إذ أن حرية التعبير تترشح تحت ضغوط كبيرة وما فتئ الصحفيون يخضعون للملاحقة القانونية، لا سيما حين يشمل عملهم مسائل تعتبر حساسة. ففي إحدى القضايا التي حظيت بتغطية صحفية واسعة، أُلقي القبض على صحفي أنغولي، هو رافائيل ماركيس، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وأودع في الحبس الانفرادي لعدة أيام ووضع بعد ذلك رهن الاحتجاز تمهيدا للمحاكمة ثم أطلق سراحه بكفالة. وإذا كانت نتيجة هذه الأحداث قدرا أكبر من الرقابة الذاتية، فقد واصلت وسائل الإعلام وبعض الجماعات المدنية رغم ذلك إعلان مواقفها بصراحة بشأن عدد من المسائل الهامة، بما في ذلك أنشطة الجماعات المعارضة للحرب، والفساد، وسوء الإدارة الاقتصادية، والتجنيد الإجباري والحاجة إلى الحوار والمصالحة. ومن الواضح بأن الحالة العامة في البلد لا يمكن أن تتحسن إلا من خلال تنقية أجواء حقوق الإنسان وبذل جهود دؤوبة للقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان.

خامسا - الجوانب الإنسانية

١٩ - يظل عدم الاستقرار سمة الحالة الإنسانية في البلد بسبب استمرار الأنشطة العسكرية، وذلك بوجود حالة من انعدام الأمن واسعة الانتشار في عدد من مناطق أنغولا وحدوث اضطرابات في عملية إصلاح الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية. ويقدر عدد السكان المدنيين المتضررين من الحرب بـ ٣,٧ ملايين نسمة، منهم حوالي مليونان من المشردين داخليا. وتدنت رتبة أنغولا في الرقم القياسي للتنمية البشرية من ١٥٦ في عام ١٩٩٨ إلى ١٦٠ في عام ١٩٩٩. ويعاني ٤٢ في المائة من الأطفال تحت سن الخامسة من نقص في الوزن إما حاد أو معتدل، ومن المرجح، إذا بقوا على قيد الحياة، أن يعانون من مشاكل صحية في وقت لاحق. كما أن الإنتاج الزراعي لعام ٢٠٠٠ لن يكون كافيا لسد حاجيات السكان.

٢٠ - وتظل الوضعية الإنسانية لثلث السكان الأنغوليين الذين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، غير معروفة. ومن المنتظر أن تيسر إعادة إدارة الدولة إلى المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة الاتحاد الوطني (يونيتا) الوصول إلى الشرائح الضعيفة من السكان. وسيمثل تحسين الأوضاع في هذه المناطق تحديا كبيرا لحكومة أنغولا وللمجتمع الدولي.

٢١ - لقد حدثت الحالة الأمنية بدرجة كبيرة من الأنشطة الإنسانية الدولية في أنغولا. فقد اضطرت الوكالات الإنسانية إلى الاعتماد على وسائل النقل الجوي الغالية للوصول إلى العواصم الإقليمية، غير أنها غالبا ما لا تستطيع المغامرة بالذهاب أبعد من هذه العواصم. فقد ارتفعت حوادث الألغام الأرضية بصورة كبيرة في الأشهر الأخيرة. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، راح ٤٠٩ مدني وأغلبهم من النساء، ضحية للألغام الأرضية أثناء ذهابهم إلى حقولهم أو عودتهم منها. وقد توقفت عمليات إزالة الألغام منذ تعليق الجهات المانحة لمساعدتها لهذا البرنامج بسبب حالة الحرب. غير أن تقديم الدعم الدولي لمثل هذه البرامج يعد أمرا ذا أهمية حاسمة، من أجل كفالة استئناف الأنشطة الزراعية أو التجارية في ظروف آمنة، إذا لم يتحقق ذلك فإن الأبرياء وحدهم هم الذين سيدفعون الثمن. وتبلغ

الاحتياجات التمويلية لعام ٢٠٠٠ الخاصة ببناء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا ٢٥٨ مليون دولار. ومن المؤمل أن تستجيب جماعة المانحين بسخاء لهذا النداء.

سادسا - الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية

٢٢ - خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٩، ظل الاقتصاد الأنغولي يعاني من صعوبات كبيرة في الاقتصاد الكلي، ونجم عن ذلك تدهور في جميع المؤشرات الاقتصادية الأساسية. وبحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وصل معدل التضخم السنوي إلى ٣٢٥,٣ في المائة، بينما استمرت قيمة العملة الوطنية في التدهور، وذلك رغم ما بذلته الحكومة من جهود لدمج أسعار الصرف الرسمية والموازية. وتعد الزيادة الأخيرة في أسعار النفط تطورا إيجابيا بالنسبة للبلد، غير أن استمرار الصراع يؤدي إلى التغيير الواضح لوجهة نسبة كبيرة من الموارد الوطنية لخدمة المجهود الحربي. وأشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩^(١) بأن الرقم القياسي للتنمية البشرية سجل، خلال فترة السلام النسبي التي شهدتها أنغولا من ١٩٩٨ إلى ١٩٩٩، اتجاهها تصاعديا غير أنه تدهور نوعا ما مع استئناف الحرب.

٢٣ - ونتيجة لاستئناف الصراع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، اضطر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تخفيض عملياته التشغيلية على غرار ما قامت به البرامج والكيانات الأخرى للأمم المتحدة. وانقطع سير برنامجين رئيسيين من البرنامج الإنمائي، ولا سيما فيما يتعلق بدعم إعادة إدماج المقاتلين السابقين والتدريب المهني للجنود المسرحين. وتعيّن إعادة توجيه محط تركيز برنامج ثالث ينفذ على الصعيد الوطني، هو برنامج إعادة تأهيل المجتمعات المحلية وتحقيق المصالحة الوطنية نحو المناطق الآمنة من البلد. ونظرا لتزايد عدد حوادث الألغام الأرضية، واصل البرنامج الإنمائي الدور الذي يضطلع به في مجال الدعوة لدعم مواصلة برنامج إزالة الألغام، مركزا فيه على حملات التوعية بوجود الألغام وعلى تجهيز البيانات المجمعة.

٢٤ - وبالرغم من تخفيض حجم بعض البرامج على نحو ما ذكر أعلاه، أطلق البرنامج الإنمائي مبادرات جديدة لمساعدة الحكومة في معالجة مشاكل خطيرة من بينها العدد المفزع من المشردين داخليا. وقد بدأ البرنامج الإنمائي، بالتحديد، في مشروع جديد لدعم إعادة إدماج الفئات الضعيفة في بعض المقاطعات للمساعدة على سد الفجوة الفاصلة فيما بين الأنشطة الغوثية وأنشطة التعمير والأنشطة الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم البرنامج الإنمائي أن يواصل مساعدة الحكومة في تنفيذ المشاريع الإنمائية الطويلة المدى. وفي هذا الصدد اقترح البرنامج الإنمائي تقرير للتنمية البشرية على الصعيد الوطني لعام ١٩٩٩، مع التركيز على دور المجتمع المدني في تحسين التنمية البشرية.

سابعا - الجوانب الإدارية

٢٥ - تمشيا مع النية التي أعربت عنها الحكومة الأنغولية بشأن اعتزامها شراء بعض أصول البعثة، أنشأ الرئيس دوس سانتوس وممثلي الخاص السابق في أنغولا، لجنة مشتركة للإشراف على تصفية البعثة. وفي

أعقاب اجتماع عقدته هذه اللجنة في ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٩، وبعد مفاوضات مطولة أخرى، عرضت الحكومة على الأمم المتحدة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر أن تشتري أصول البعثة بمبلغ يناهز ٨,٣ ملايين دولار. وأعدت تأكيد هذا العرض في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وقبل إتمام الصفقة، طلبت الحكومة أن تتحقق من جديد من الأصول ومن المستندات المتصلة بها. وتمر هذه العملية الآن في مرحلتها الأخيرة ويفترض أن تنتهي عملية بيع أصول البعثة إلى السلطات الأنغولية في نهاية كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٠.

٢٦ - وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بطائرتي الأمم المتحدة (UN806 و UN806A) اللتين أسقطتا في المنطقة الوسطى من أنغولا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، التقى ممثلو البعثة مع السلطات العسكرية الأنغولية في هوامبو في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، لتنسيق عودة فريقي الأمم المتحدة إلى موقعي سقوط الطائرتين عندما تسمح الحالة الأمنية في المنطقة بذلك. وتم الاتفاق على إيفاد فريق استطلاع إلى كلا الموقعين خلال الشهر الجاري.

ثامنا - الجوانب المالية

٢٧ - خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٢٨/٥٣ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، مبلغا قدره ٧,٤ ملايين دولار لتصفية البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وقد حصلت أيضا على إذن من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للدخول في التزامات بمبلغ قدره ٥,٣ ملايين دولار لتغطية الموارد الإضافية المتصلة بالاحتفاظ بالأفراد العسكريين والموظفين المدنيين على السواء بعد الموعد النهائي الذي كان متوقعا بالأصل لكل من انسحاب البعثة وتصفياتها. وأعتزم أن ألتمس من الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين المستأنفة، تخصيص وتوزيع هذا المبلغ الإضافي. ولغاية ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة، ٩١,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام لغاية تاريخه مبلغا قدره ١,٥ بليون دولار. وفيما يتعلق بالاحتياجات المتصلة بإنشاء مكتب الأمم المتحدة في أنغولا، حصلت منذ ذلك الحين أيضا، في سياق الميزانية البرنامجية، على تمويل احتياجات هذا المكتب حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

تاسعا - ملاحظات

٢٨ - ما زال الصراع الطويل الأمد في أنغولا ومخاطر امتداده إلى البلدان المجاورة يشكلان مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. ومن الواضح أن الاتحاد الوطني (يونيتا) يتحمل المسؤولية الأولى عن الوضع الراهن. فرفضه الامتثال للالتزامات التي ينص عليها بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق)، ولا سيما عدم قيامه بنزع سلاح قواته وعدم سماحه للدولة ببسط سلطة إدارتها في جميع أنحاء البلد، عجلت في معاودة الأعمال القتالية على نطاق واسع.

٢٩ - ونتيجة هجوم عسكري كبير شنته الحكومة الأنغولية في جميع أنحاء البلد في الأشهر الأخيرة، أعادت تدريجياً بسط سلطتها على المناطق التي كانت خاضعة سابقاً لسيطرة الاتحاد الوطني (يونيتا)، وهي تشمل معازل يونيتا في منطقة المرتفعات الوسطى. ونتيجة لذلك، عمت مناطق مختلفة درجة من الاستقرار.

٣٠ - إلا أن الحالة الإنسانية، التي تطال عدداً متزايداً من الناس الضعفاء، ما زالت تثير الجزع البالغ. ومن المؤمل أن ييسر بسط سلطة إدارة الدولة على المناطق المحتلة التي كان يحتلها الاتحاد الوطني (يونيتا) الوصول إلى جميع المعوزين. وأحث أوساط المانحين على الاستجابة بأقصى قدر ممكن من السخاء لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل أنغولا لعام ٢٠٠٠. وفي الوقت ذاته، سيبقى نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يمثلان خطوتين أساسيتين ينبغي القيام بهما من أجل إعادة الحياة إلى طبيعتها في البلد والمضي في عملية مصالحة وطنية فعالة.

٣١ - وآمل بكل صدق في إتمام مشروع اتفاق مركز البعثة دون مزيد من التأخير، كيما يتمكن مكتب الأمم المتحدة في أنغولا من مباشرة مهامه، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٢٦٨ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وفي هذه الأثناء، بلغت عملية اختيار الأمانة العامة لرئيس المكتب وموظفي الدعم التابعين له مرحلتها النهائية. وفي الوقت نفسه، عينت السيد إبراهيم غمباري من نيجيريا مستشاراً خاصاً لي لشؤون أفريقيا، مع تكليفه بإيلاء تركيز خاص على أنغولا في جملة مسائل أخرى.

٣٢ - في الختام، ليس هناك أي حل آخر سوى الحل السياسي لاستعادة السلم والأمن الدائمين في أنغولا. وانطلاقاً من هذه الروح، أرحب بما أعلنته سلطات أنغولا مؤخراً من أن بروتوكول لوساكا ما زال يشكل أساساً صالحاً لعملية السلام. وأحث الاتحاد الوطني (يونيتا) بقوة على أن يبرهن بشكل مقنع أنه مستعد للوفاء بتعهداته بمقتضى بروتوكول لوساكا ولللسعي وراء مصالح وطنية حقيقية. ومن المؤمل أن توفر الحالة المستجدة في أنغولا فرصاً جديدة تسمح بالشروع في حوار يضم الجميع ويفضي إلى السلام الدائم والمصالحة الوطنية اللذين يتوق إليهما منذ وقت طويل شعب أنغولا المعذب. وسترحب الأمم المتحدة بتطور من هذا القبيل وستكون مستعدة لأداء دور ناشط لدفع هذه العملية، إذا ما رغب الأطراف في ذلك.

الحواشي

(١) New York, Oxford University Press for the UN Development Programme, 1999.

— — — — —